بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد وقفت قبل عشر سنوات على نسخة مخطوطة من كتاب «المسائل الحلبيات» لأبي علي الفارسي، فأثار اهتمامي ما فيها من مسائل نفيسة لم يحوها كتاب آخر ـ فيما أعلم ـ. ولمّا لم يتيسر لي تصويرها، قمت بنسخها بيدي، واستعنت بها في تحقيق بعض الكتب مؤملاً أن يعكف عليها أحد الباحثين، فيحققها ويخرجها للناس، لكن وجود نسخة وحيدة مخرومة من أولها حال دون نشر هذا السفر النفيس ـ فيما أعتقد ـ، وهذا لا ينبغي أن يكون حائلاً دون إخراج ذلك الكتاب الفريد، فما لا يُدرك كله لا يترك جله؛ لذا عزمت على تحقيق هذا المصنَّف القيِّم لوضعه بين أيدي العلماء والدارسين، ويوم تظهر له نسخة كاملة تسهل إعادة طبعه تاماً، فكثير من المؤلفات التي وصلت إلينا كاملة قد حقق منها جزء أو جزآن منذ سنوات، وبقي معظم الكتاب مخطوطاً.

ومؤلف هذا الكتاب هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي[1]، أبوه فارسي، وأمه سدوسية من سدوس شيبان. ولد في مدينة «فَسا»[2]، وإليها ينسب، فيقال له «الفَسَويّ»، وهو لا ينسب

(١) ترجمته في كتاب أبو علي الفارسي للدكتور شلبي وتاريخ بغداد ٧: ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ووفيات الأعيان ٢: ٨٠ ـ ٨٢ ومعجم الأدباء ٧: ٢٣٢ ـ ٢٦١ وإنباه الرواة ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٥ وبغية الوعاة ١: ٤٩٦ ـ ٤٩٨ والأعلام ٢: ١٩٣ ـ ١٩٤ وغيرها.

(٢) فسا: مدينة بفارس، بينها وبين شيراز أربع مراحل.

نفسه إليها، وإنما ينتسب إلى فارس. تجول في كثير من البلدان، فقد دخل بغداد سنة ٣٠٧هـ، وقدم إلى حلب سنة ٣٤١هـ، فأقام بها مدة عند سيف الدولة، وبعد ذلك قفل راجعاً إلى فارس، فصحب عضد الدولة البيويهي الذي رفعه إلى منزلة سامية، وتعلم النحو منه، وله صنف أبو علي كتاب «الإيضاح» في الإعراب، وكتاب «التكملة» في التصريف، ثم رحل إلى بغداد، واتخذها سكناً إلى أن وافته المنية سنة ٣٧٧هـ وقد جاوز تسعين سنة.

وأشهر شيوخه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ) وأبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ) وأبو بكر بن الخياط (ت ٣٢٠هـ) وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢١٣ ــ ٣١٢هـ) وأبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) وأبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المعروف بمبرمان (ت ٣٢٥هـ).

وأشهر تلاميذه: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) وأبو طالب أحمد بن بكر العبدي (ت ٤٠٦هـ) وأبو عبدالله محمد بن عثمان بن بلبل (ت ٤١٠هـ) وعلي بن عبيدالله السمسمي (ت ٤١٥هـ) وأبو الحسن علي ين عيسى الربعي. وأشهر هؤلاء جميعاً أبو الفتح بن جني الذائع الصيت الذي تصدر للإقراء بعد وفاة شيخه، وهو صاحب التصانيف المشهورة.

صنّف أبو علي كتباً كثيرة، وقد أحصى له الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ثلاثة وثلاثين مصنفاً[1]، أشهرها الحجة في علل القراءات السبع، والتذكرة، والأغفال في ما أغفله الزجاج من المعاني، والإيضاح، والتكملة، وإيضاح الشعر، والمسائل البغداديات، والمسائل الحلبيات، والمسائل الشيرازيات، والمسائل البصريات، والمسائل العسكريات، وجواهر النحو، وتعليقة على كتاب سيبويه.

وأما نسبة «المسائل الحلبيات» إلى أبي علي فثابتة لا ريب فيها، وذلك للأسباب التالية:

(١) كتاب أبو علي الفارسي ص ١٤٧ ــ ١٤٨.

١ ــ أن كتب الطبقات التي أرّخت لحياته قد ذكرت له كتاباً بهذا الاسم.

٢ ــ أن النسخة الخطية التي بقيت منه قد نسبت إليه.

٣ ــ أن بعض نصوصه وجدت في كتب من جاؤوا بعده، فقد ورد تفسيره لقولهم «آمين» في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج منسوباً إلى أبـي علي[١].

وأثبت في الكتاب نفسه أيضاً كلام أبـي علـي في إعراب قوله تعالى: ﴿إنّ المصَّدِّقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يُضاعَفُ لهم﴾، ونصّ مؤلفه على أنه في «الحلبيات»[٢].

٤ ــ أن بعض آراء أبـي علي مثبتة فيه، فقد ذكر المتأخرون أن الفارسي ذهب في أحد قوليه إلى أن «ليس» حرف[٣]، ونصَّ ابن هشام[٤] على أنه ذهب إلى ذلك في الحلبيات. وهذا الرأي الذي رآه أبو علي ذكره في «الحلبيات»، وأفاض في الاستدلال على صحته[٥].

وحكوا أيضاً أنه أجاز في «الحلبيات» أن تأتي «زال» تامة قياساً لا سماعاً[٦]. وهذا الوجه مذكور في «الحلبيات»[٧].

٥ ــ ومن أقوى الأدلة في ذلك قول أبـي علي في إيضاح الشعر: «فأما الفاعل المضمر في الفعل الذي لا يجوز إظهاره فنحو نعم رجلًا، وبئس غلاماً،

---

(١) انظر المسائل الحلبيات ص ٩٧ ــ ١٢٠.
(٢) انظر المسائل الحلبيات ص ١٤١ ــ ١٥٣.
(٣) رصف المباني ص ٣٦٨ ط. دار القلم. والجنى الداني ص ٤٩٤.
(٤) مغني اللبيب ص ٣٨٧.
(٥) المسائل الحلبيات ص ٢١٠ ــ ٢٧٠.
(٦) شرح الكافية الشافية ص ٩٥٠ وهمع الهوامع ٢: ٨٢.
(٧) المسائل الحلبيات ص ٢٧٣.

وكان زيدٌ منطلق، وقد ذكرت الدلالة على ذلك في المسائل الحلبية»[1]. وتلك الدلالة مذكورة في المسائل الحلبيات التي بين أيدينا[2].

فهذه أدلة قاطعة في صحة نسبة هذا الكتاب إلى أبي علي.

وقد اعتمدت في تحقيق هذا المصنف على نسخة مخطوطة، كتبت في المدينة المنورة سنة ١٣٠٠هـ بخط علي بن محمد بن مصطفى شمس الدين الجزائري، نسخها للشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي. وذَكَرَ ناسِخُها في آخرها أنها نقلت من نسخة قديمة بقلم الشيخ سلامة عياض بن أحمد الكفرطابي مؤرخة في العشر الأول من شوال سنة ٤٩٤هـ.

وكتب مالكها الشيخ الشنقيطي في أولها أنه مخروم منها نحو كُرَّاسين. ولا ندري أوقع فيها الخرم بعد النسخ أم أن النسخة الأصلية التي نقلت منها هذه النسخة مخرومة أيضاً.

وتقع هذه النسخة في ٩١ ورقة من الحجم الكبير، وتحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٥ نحو ش).

وثَمَّ نسخة أخرى تحتفظ بها دار الكتب المصرية ضمن مكتبة أحمد تيمور. وقد كتبت هذه النسخة بخط حديث، وهي منقولة من نسخة الشنقيطي، واستفدت منها في تصويب بعض الألفاظ، ولم أذكر ما بين النسختين من فروق لأن النسخة التيمورية فرع عن النسخة الشنقيطية. وحيثما قلتُ في الحواشي: «كذا في الأصل» فإنما أردت النسختين، وكذا قولي «كذا في النسختين» وما أشبهه.

وأما منهجي في التحقيق فيتلخص في ما يلي:

١ ــ تخريج الآيات القرآنية من القرآن الكريم، حيث ذكرت اسم

---

(١) إيضاح الشعر ق ١٠٧/ب.

(٢) المسائل الحلبيات، ص ٢٣٣ ــ ٢٦٣.

السورة ورقم الآية فيها. كما خرّجت القراءات من كتب القراءات المعتمدة وكتب معاني القرآن أحياناً، مع نسبة كل قراءة إلى من قرأ بها.

٢ ــ تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة أو كتب غريب الحديث والأثر.

٣ ــ تخريج الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء والمجموعات الشعرية وكتب التصريف والنحو والاشتقاق واللغة والأدب والمعجمات. وحاولت جاهداً أن أقف على المصادر التي استقصى منها المؤلف شواهده، فإذا لم أوفّق في ذلك ولّيت وجهي شطر المصنفات التي سبق مؤلفوها أبا علي، أو كانوا معاصريه، فإن لم أعثر على بغيتي فيها عكفت على كتب المتأخرين.

٤ ــ تخريج الأمثال، وأقوال العرب، ومذاهب النحويين التي ذكرها المصنف من مصادرها الأصلية أو من كتب سابقيه ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

٥ ــ شرح المفردات الغريبة في الشواهد الشعرية والأمثلة النثرية بالرجوع إلى المعجمات وأمّات كتب اللغة.

٦ ــ تقويم بعض العبارات مع الإشارة في الحاشية إلى ما كان في الأصل المخطوط.

٧ ــ صنعت فهارس مفصله تهدي الباحث إلى بغيته في الكتاب بأقل جهد ممكن. وقد اشتملت تلك الفهارس على: الآيات القرآنية، والحديث والأثر، والأمثال والأقوال، والشعر، والأمثلة، والأعلام، والبلدان والمواضع، والكتب المذكورة في المتن، والمصادر والمراجع، وموضوعات الكتاب. ولم أفعل ما يفعله بعض الباحثين من ذكر نبذة مختصرة عن كل عَلَم من الأعلام التي ذكرت في متن الكتاب؛ لأن المؤلف لم يَرُمْ شيئاً من ذلك، ولاقتناعي بأن ذلك إنما موضعه في كتب الطبقال والرجال.

وقبل أن أضع القلم ثمَّ أمر ينبغي أن أشير إليه، ذلك أني حاولت جاهداً

أن أحصل على صورة للمخطوطة الأصلية، فلم أوفّق في ذلك، لذا خلتْ هذه المقدمة من نماذج خطية من النسخة التي اعتمدت عليها.

وفي الختام أسأل الله أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، ويجنّبني الزيغ والزلل، فهو الهادي إلى سواء السبيل.

د. حسن هنداوي

غرة رمضان ١٤٠٦هـ
٩ أيــار ١٩٨٦م